E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/21/9
14 March 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
15 MAY 2001
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

تعبئة الموارد من خارج الميزانية

ألف- سياسة الإسكوا في تعبئة الموارد من خارج الميزانية

١- لاحظت اللجنة، عند استعراضها لبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ خلال دورتها الثانية، أن موارد الميزانية العادية غير كافية لتلبية احتياجات البرنامج. وخلصت إلى أن تنفيذ جميع المشاريع المطلوبة للمنطقة سيستدعي إيجاد مصادر للتمويل من خارج الميزانية والحصول على مخصصات منها.

٢- ولهذا الغرض، أذنت اللجنة للأمين التنفيذي ورئيس الدورة الثانية بعقد مؤتمر للدول الأعضاء لاستقصاء طرق وأساليب إنشاء صندوق تموله التبرعات ويُستخدم لتمويل مشاريع في برامج عمل اللجنة من خارج الميزانية، ولتلبية ما تطلبه الدول الأعضاء من دراسات وخدمات استشارية.

٣- وبموجب القرار ٣٣ (د-٣)، المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، قررت اللجنة إنشاء الصندوق الطوعي ودعت الأمين التنفيذي إلى الاستعانة بأموال الصندوق من أجل تمويل الخدمات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الدول الأقل نمواً الأعضاء في اللجنة.

٤- واستجابة للقرار ٣٣ (د-٣)، أقر الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء الصندوق الطوعي (الذي أعيدت تسميته ليصبح الصندوق الاستئماني لتمويل النفقات الإدارية للإسكوا في بيروت).

٥- وفي القرار ٤٥ (د-٤) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٧، بشأن الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي، حثت اللجنة الدول الأعضاء على المساهمة الطوعية في مجال التمويل العام لبرامج اللجنة أو في مجال تمويل مشاريع معينة تقدر الدولة المتبرعة أهميتها. ورجت اللجنة الأمين التنفيذي أن يقدم البيان المالي للصندوق الطوعي إلى اللجنة في كل دورة للمصادقة عليه، وأن يدعو الدول الأعضاء، قبل موعد انعقاد الدورة بمدة ستة أشهر، لتقرر مدى مساهمتها في موارد الصندوق الطوعي.

٦- وفي القرار ٧٩ (د-٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠، بشأن دعم حساب المساهمات المالية للجنة، وسعت اللجنة نطاق الأنشطة الممولة من هذا الحساب لتشمل المسوحات والأبحاث الإحصائية والدراسات التحليلية والخدمات التدريبية والاستشارية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية والفرعية.

٧- وبلغ مجموع المساهمات المقدمة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من حكومات الدول الأعضاء والصناديق الوطنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١ ٠٢٣ ٨٦٤ دولاراً فقط. وقدمت التبرعات حكومة فرنسا (الصندوق الاستئماني الفرنسي) وحكومة هولندا (الصندوق الاستئماني الهولندي). ولكن للأسف لم يزود أي من الصندوقين بالتبرعات منذ عام ١٩٩١.

٨- وبالإضافة إلى المساهمات المذكورة أعلاه، التي خصصت لأنشطة الإسكوا العامة، تلقت اللجنة موارد أخرى من خارج الميزانية لتمويل أنشطة محددة، وذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي.

٩- وبوجه عام، تستخدم اللجان الإقليمية الأخرى الموارد الخارجة عن الميزانية، لتمويل أنشطتها، استخداماً يفوق بكثير استخدام الإسكوا لها. وتواجه الإسكوا في هذا الصدد مشكلة ذات وجهين، أولهما أن أعضاءها لا يقدمون التبرعات اليها بانتظام، بخلاف أعضاء اللجان الإقليمية الأخرى. فالتبرعات التي تلقتها اللجنة من الدول الأعضاء خلال طفرة النفط مثلاً: من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٣، لم تتجاوز مبلغ مليون دولار؛ والثاني ان المانحين الآخرين، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، يترددون في جعل تبرعاتهم للإسكوا متناسبة مع تبرعات اللجان الإقليمية الأخرى لأنهم يعتبرون منطقة الإسكوا منطقة غنية ويرون أن تبرعاتهم ينبغي أن توجه إلى البلدان الأحوج الى المساعدة.

١٠- وفي القرار ١٩٧ (د-١٧)، المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد بيروت مقراً دائماً للجنة. وأقر المجلس ذلك، شرط أن تمول تكاليف الانتقال من الموارد القائمة، وبالدرجة الأولى من موارد من خارج الميزانية. وعليه، ناشدت اللجنة الدول الأعضاء، في قرارها ٢٠٧ (د-١٨) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، أن تعمل على مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده لتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذ القرار ١٩٧(د-١٧). واستجابت لهذه الدعوة أربع دول أعضاء هي الإمارات العربية المتحدة، التي تعهدت بتقديم ٠ر٣ مليون دولار، والمملكة العربية السعودية، التي تعهدت بمليون دولار، والكويت، التي تعهدت بنصف مليون دولار، ولبنان، التي تعهد بمليون دولار. وفي عام ١٩٩٧، وافق الأمين العام على طلب إنشاء صندوق استئماني لتمويل النفقات الإدارية للإسكوا في بيروت. وفي العام نفسه، ساهم الكويت ولبنان بمبلغ ٥ر١ مليون دولار في هذا الصندوق. وغُطّيت التكاليف المتبقية من وفورات الميزانية العادية. وفي عام ١٩٩٩، وافقت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على تقديم المبلغ الذي تعهدتا به لتغطية تكاليف انتقال الإسكوا، فخصصت الموارد لدعم أنشطة الإسكوا.

١١- وبالنظر الى حصول الإسكوا على موارد جديدة لحساب المساهمات المالية لأنشطة الإسكوا الإقليمية، أنشأت الأمين التنفيذي لجنة لدراسة المشاريع التي ستمول من هذا الحساب. وقد أقرت هذه اللجنة، حتى الآن، ثلاثة مشاريع وفقاً للمعايير التالية:

(أ) أن يكون للمشروع صلة وثيقة ببرنامج عمل اللجنة العادي؛

(ب) أن يتضمن المشروع فوائد يمكن أن تعود على الدول الأعضاء؛

(ج) أن يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في المنطقة؛

(د) أن تكون هناك جهات تشارك فعلاً أو يُحتمل أن تشارك، في رعاية المشروع.

باء- تقرير عن استخدام الموارد من خارج الميزانية

١٢- موّل حساب المساهمات المالية لأنشطة الإسكوا الإقليمية، خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، المشاريع التالية:

١- تعزيز دور الإسكوا على أعتاب القرن الحادي والعشرين

١٣- يمثل هذا المشروع ثمرة ومتابعة للتوصيات الصادرة عن حدثين هامين وقعا في عام ١٩٩٩ وهما:

(أ) جلسة الاستماع الإقليمية التحضيرية لجمعية الأمم المتحدة للألفية، التي عُقدت في ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩؛

(ب) اعتماد إعلان بيروت في أيار/مايو ١٩٩٩، خلال الدورة العشرين للإسكوا.

١٤- وقدر ركز الحدثان على ضرورة تكوين رؤية شاملة لمستقبل المنطقة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إزاء عملية العولمة الجارية في كل مكان وفي ازاء آثارها وعواقبها. ويعكس إعلان بيروت روح هذه الرؤية بدقة، وقد اقتُرح فيه عمل هام جداً يتمثل في استخدام القضايا القائمة والمحتملة أساساً لخطة عمل للإسكوا تهدف إلى تعزيز دور اللجنة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في ظل التغيُّرات الدولية والإقليمية الحالية.

١٥- وقد حُددت أهداف المشروع واستراتيجيته، واقترحت المراحل الثلاث التالية لتنفيذه:

(أ) المرحلة الأولى: أخضعت الأفكار التي أثيرت في جلسة الاستماع الإقليمية وفي إعلان بيروت لمزيد من الدراسة في اجتماع للعصف الفكري حضره عدد من الخبراء والمفكرين والشخصيات العامة البارزين. واستغرقت هذه المرحلة فترة ٢٣-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وتحددت خلالها ثلاثة أبعاد رئيسية كأساس لتعزيز دور الإسكوا وتشجيع التنمية في المنطقة. وتقرر أن تجري الإسكوا ثلاث دراسات متعمقة عن هذه الأبعاد، على النحو التالي:

(١) البُعد المادي: تتناول هذه الدراسة طاقات الموارد الطبيعية في المنطقة، متبعة نهجاً متكاملاً لتقييم جدوى استخدام موارد الطاقة الوفيرة نسبياً للتغلب على مشكلة الموارد المائية المحدودة، وذلك باستعمال التكنولوجيا الملائمة مع حماية البيئة؛

(٢) البعد الثقافي: تبرز هذه الدراسة أهمية القيم الاجتماعية في عملية التنمية؛

(٣) البعد المؤسسي: تركز هذه الدراسة على أهمية وجود الإطار المؤسسي المناسب للتنمية؛

(ب) المرحلة الثانية: توظيف فريق من المستشارين لإعداد الدراسات الثلاث المذكورة أعلاه. وقد انجزت هذه المرحلة أيضا؛

(ج) المرحلة الثالثة: في ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقد مؤتمر لمناقشة استنتاجات الدراسات الثلاث، شارك فيه أكثر من ٦٠ شخصا من مختلف البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية. وأجري استنادا الى الدراسات، نقاش مثمر وتبادل دينامي للآراء. واثناء المؤتمر، نوقشت ورقتان تتعلقان بالقيم الثقافية والتنمية وبالإطار المؤسسي للتنمية، وانتهي الى الاستنتاجات التالية:

(١) ينبغي اعتبار الثقافة مجالا هاما للاستثمار في تكوين وتطوير الموارد البشرية المنتجة. وينبغي أيضا تشجيع القيم الاجتماعية الإيجابية والحفازة التي يمكن أن تعزز التنمية؛

(٢) والخطوة الأولى في هذا السبيل هي تأسيس نظام تعليمي حديث ذي مستوى عال يقدر أهمية التفكير النقدي والمعرفة المتطورة والحرية؛

(٣) ينبغي إقامة تعاون تام بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛

(٤) ينبغي تشجيع نظم الحكم التي تشجع التنمية. وينبغي أن تكون هذه النظم موافقة للاختصاصات المحددة ومراعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولميثاق الأمم المتحدة؛

(٥) ينبغي السعي إلى تحقيق التوافق القائم على المصالح المشتركة للناس، بغض النظر عن تنوع أصولهم الاجتماعية والدينية، وفي الوقت نفسه احترام الظروف الخاصة المتصلة بالتراث التاريخي للمنطقة.

١٦- ونوقشت خلال المؤتمر أيضا دراسة عن الطاقات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية في المنطقة، وبرزت خلال النقاش القضايا التالية:

(أ) التحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بعدم كفاية موارد المياه السطحية والجوفية ونقص السياسات والخطط الوطنية الخاصة بالمياه. وقد بينت الدراسة أن العراق سيكون البلد العربي الوحيد غير المتأثر بقلة المياه بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) المشاكل المتصلة بنوعية المياه ومخاطر التلوث؛

(ج) عدم وجود معلومات موثوقة عن الموارد المائية؛

(د) ضرورة اجراء المزيد من الدراسات الجدية عن تحلية المياه، نظراً إلى إمكانية استخدام هذا الأسلوب كحل رئيسي لمشكلة المياه.

١٧- وفي هذا الصدد صيغت ثلاثة تصورات للمنطقة بمجملها ولدول الإسكوا فرادى. وتتضمن هذه التصورات، الواردة أدناه، متطلبات الطاقة واختيار التكنولوجيا الملائمة والتكاليف المالية.

(أ) التصور القائم على مستوى عالٍ من التنمية

(١) المتطلبات

تنفذ الحكومة بنجاح خطط التوسع الزراعي. وفي الوقت ذاته، تُعزَّز كفاءة نظم الري، وتُنجَز مخططات تأهيل الشبكات القديمة، وتُوحَّد القوانين والأنظمة وتُنفذ، وتُستخدَم التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في حماية البيئة.

(٢) الافتراضات

يستخدم البلد الموارد المائية السطحية والجوفية ضمن الحدود الآمنة. وتستخدم المياه العادمة التي تعالج محلياً في قطاع الزراعة، وتخصص المياه العذبة للقطاعين المنزلي والصناعي، وتكون بلدان الإسكوا قد عقدت اتفاقات ترمي إلى زيادة حصتها من مياه الأنهار العابرة للحدود. ويكون البلد قادراً على توفير المياه المحلاّة لأغراض البلديات، ويشجع الاستثمار الذي يجريه القطاع الخاص.

(ب) التصور القائم على الاستمرار في العمل كالعادة

(١) المتطلبات

تنفذ الحكومة خطط التوسع الزراعي على نطاق محدود. ويطرأ تحسن طفيف على كفاءة نظم الري وخطط تأهيل الشبكات. ويستمر التلوث الذي تتعرض له الموارد المائية حالياً، وكذلك التدهور الخطير في نوعية الموارد المائية السطحية والجوفية، الناجم عن تقادم التكنولوجيا.

(٢) الافتراضات

يستخدم البلد المياه السطحية استخداماً تاماً. ولا تُستثمر الموارد المائية الجوفية استثماراً مأموناً. وتُستخدم المياه العادمة لأغراض زراعية محدودة. وتعقد بلدان الإسكوا اتفاقات للمحافظة على حصتها من الأنهار العابرة للحدود. وتكون الحكومة هي المصدر الوحيد للاستثمار في مصانع تكرير مياه الشرب النظيفة.

(ج) التصور الأرجح

يمثل التصوران الأول والثاني حلين متطرفين. أما التصور الأرجح فيقوم على حدوث تطور معتدل في التنمية وعلى متطلبات معتدلة.

١٨- وشملت الدراسة تقديم أربع توصيات رئيسية هي:

(أ) أن تُنشئ اللجنة قاعدة بيانات متكاملة عن الطاقة والمياه وقضايا البيئة. ولذلك سيكون من الضروري أن تشجع الإسكوا إقامة شبكات تربط بين مختلف نظم المعلومات في بلدان المنطقة؛

(ب) وجوب الاستمرار في العمل على تطوير نموذج رياضي لتحديد كميات المياه اللازمة، والعلاقة بينها وبين الطاقة والآثار البيئية، وذلك استناداً إلى تقديرات دقيقة وإلى تحليل متكامل لجميع البدائل والتصورات. وينبغي أن تشجع الإسكوا هذا العمل لأهميته الكبيرة؛

(ج) لا بد من اجراء دراسة شاملة عن موارد المياه الجوفية في بلدان الإسكوا؛

(د) وجوب تشجيع البرامج الوطنية والإقليمية لتكييف وتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في بلدان الإسكوا، بسبب الدور الحاسم لتحلية المياه في ضمان موارد كافية لتلبية احتياجات هذه البلدان في المستقبل. ولذلك، ينبغي أن تعمل الإسكوا على دمج الجهود الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتطوير شبكات تحلية المياه من أجل تحقيق أكبر قدر من الفائدة لبلدان المنطقة.

٢- دور النفط في اقتصادات دول منطقة غربي آسيا (الإسكوا) في المستقبل: استقرار سوق النفط وآثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية

١٩- في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اشتركت الإسكوا مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في عقد حلقة دراسية حول "دور النفط في اقتصادات دول منطقة غربي آسيا (الإسكوا) في المستقبل: استقرار سوق النفط وآثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية"، وقد حضر هذه الحلقة أكثر من ٥٠ مشاركا بمن فيهم مسؤولون من المستوى الرفيع، وخبراء اقتصاديون، وشخصيات عامة، وممثلون للمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. وكان عقد الحلقة الدراسية لسببين هامين هما:

(أ) أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على إيرادات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة؛

(ب) آثار النظام التجاري الدولي الجديد، واتفاقات منظمة التجارة العالمية على مستقبل قطاع النفط والصناعات القائمة على النفط في دول الإسكوا المعنية.

٢٠- وبهدف دراسة مختلف جوانب هذه المشاكل ووضع مجموعة من التوصيات لبرامج الإسكوا في المستقبل، قام مستشارون دوليون وموظفون من الإسكوا بإعداد خمس ورقات جرت مناقشتها بالتفصيل في الحلقة الدراسية. وعلاوة على ذلك، توجه السيد أحمد زكي اليماني، وزير النفط السابق في المملكة العربية السعودية، والرئيس الحالي لمركز دراسات الطاقة العالمية القائم في لندن، بكلمة إلى المشاركين في الحلقة، وعرض عددا من الأفكار والاقتراحات الهامة للنقاش.

٢١- وتضمنت الدراسات والمناقشات التي ساهم فيها المشاركون توصيات هامة جدا بشأن كيفية التعامل مع مشاكل عدم استقرار سوق النفط وآثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعات النفطية. وركز خصوصا على ضرورة تنويع وإصلاح الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء بغية إيجاد مصادر جديدة للدخل والتخفيض من اعتمادها الكبير على إيرادات النفط.

٢٢- وفيما يتعلق باتفاقات منظمة التجارة العالمية، خلصت الحلقة إلى أنه ينبغي أن تبذل الأمانة التنفيذية للإسكوا مزيدا من الجهود لمتابعة آثار هذه الاتفاقات، والمفاوضات التجارية الأخرى المحتملة، على اقتصادات البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا.

٣- اجتماع فريق الخبراء حول تكنولوجيا المعلومات وأولويات التنمية: التنافس في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، الذي نظمته شعبة القضايا والسياسات القطاعية في ١٥ و١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠

٢٣- اعتمد الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٠ موضوع "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة". وفي سياق العملية التحضيرية، شجع رئيس المجلس اللجان الإقليمية على عقد اجتماعات لمناقشة خصوصيات هذه المسألة في كل منطقة وعلى إدراج نتائج مساهماتها في تقرير الأمين العام. وخلافا لتوقعات رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لم تعرب أي من الدول الأعضاء في الإسكوا عن استعدادها لاستضافة الاجتماع، ولذلك عقد في بيروت ومول من حساب المساهمات المالية لأنشطة الإسكوا الإقليمية.

٢٤- وركز التقرير النهائي لاجتماع فريق الخبراء على أن التغيرات التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين أوجدت مناخا من المنافسة المتزايدة واكبه زوال الحواجز التجارية، ونشأة نظم أكثر تشددا في مجال الملكية الفكرية، وتزايد كبير للمشاغل المتعلقة بالبيئة. وتعمل هذه التغيرات نفسها على تحويل دور الحكومات تدريجيا، وينجم عنها اشتداد الدعوة إلى اضطلاع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال الحرة بدور أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن هذه التطورات ستشكل تحديات خطيرة للجهود الاجتماعية والاقتصادية لدول الإسكوا.

٢٥- وتتزايد، بلا أي شك، أهمية القدرات التكنولوجية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، توفر تكنولوجيا المعلومات والتطورات الحديثة في ميدان الاتصالات فرصا كبيرة لتشجيع وتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وسيكون للقدرات في عدد من المجالات، ومنها التعلُّم عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، والتشبيك والإدارة الحديثان، أثر مباشر على القدرة التنافسية الوطنية وعلى الإنتاجية والانضمام الى السوق العالمية. وعلاوة على ذلك، سيزداد تأثير نظم الرعاية الطبية الجديدة والأساليب الحديثة في رصد الموارد الطبيعية والبيئة على مستويات المعيشة والمحافظة على الموارد. وأخيراً، سيؤدي التوزيع الجيد والادارة السليمة لتكنولوجيا المعلومات والقدرات في مجال الاتصالات إلى تعزيز اتباع نهج المشاركة في الحكم[١].

---

(١) لمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة: E/ESCWA/TECH/2000/1، المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

٢٦- وركز فريق الخبراء بشكل خاص على المواضيع التالية[٢]:

(أ) تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد العالمي القائم على المعرفة؛
(ب) حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا؛
(ج) بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
(د) قضايا ناشئة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.

٢٧- وشارك في الاجتماع خمسة وعشرون خبيرا من ست دول أعضاء. وحضره كذلك خبراء استشاريون مستقلون من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واختصاصيون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إدارات حكومية، ومنظمات غير حكومية وشركات، وممثلون لعدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

---

(٢) المرجع نفسه.